

## قرار اسرائيل بالانسحاب من لبنان إقرار بالهزيمة

١٩٩٧/٥/٢١ مقالاً للكاتب عاموس جليوع بعنوان «لبنان بعد ١٥ عاماً» (أي بعد اجتياح ١٩٨٢)، قال فيه إنه كان أحد أهداف اسرائيل استخدام لبنان «ورقة مساومة أمام السوريين في المفاوضات السياسية حول هضبة الجولان. والفكرة الرئيسية كانت: نقتازل السوريين في لبنان وفي مقابل ذلك تقدم لنا سورية تنازلات في هضبة الجولان. فماذا يحدث اليوم؟ انعكست الأحوال. فالسوريون هم الذين يستخدمون لبنان في المساومة من أجل ابتزاز تنازلاتنا في هضبة الجولان. وهم الذين يسفكون دماءنا في جنوب لبنان من أجل إضغاف موقفنا في الصراع السياسي معهم حول التسوية في هضبة الجولان. والواقع أننا استسلمنا للابتزاز السوري كما لو كان أمراً من السماء».

ونتيجة لذلك تعهد باراك، أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٩٩، بالانسحاب من لبنان بحلول شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٠. ولما تأخر في تنفيذ وعده جددت وسائل الإعلام الاسرائيلية الحديث عن الموضوع، فكتب يوثيل ماركوس مقالاً بعنوان «حسناً، هذه حرب خسرتها»، نشرتها «هارتس» في ٢٠٠٠/٢/١١، قال فيه «من اللحظة التي تعهد باراك فيها بالانسحاب انتهت لدينا كل الأوراق هناك وضاع المبرر والمنطق في إحصاء الأيام. لقد خسرتنا هذه الحرب. إذا كنا قد قررنا الانسحاب فعلاً، فيجب أن نخرج الآن».

ونتيجة لكل هذه الضغوط اتخذت حكومة باراك، في ٢٠٠٠/٣/٥، قراراً بالإجماع بالانسحاب من جنوب لبنان بحلول تموز (يوليو) ٢٠٠٠، سواء باتفاق مع سورية ولبنان أو من دونه. ورأى ديفيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي، في تصريح له يوم ٢٠٠٠/٣/٦، أن هذا القرار «سيترك سورية من دون ورقة مفاوضة قوية في محادثات السلام، في شأن مرتفعات الجولان»، وفي اليوم نفسه قال الجنرال دورون روبن، أحد ضباط الأركان الذين خاضوا الحرب في

المنطقة المذكورة بدعم عسكري اسرائيلي.

وكان أبرز المنادين بهذا الحل النائب العمالي يوسي بيلين الذي صرح، يوم ١٩٩٧/١/٢٩، أن على اسرائيل سحب قواتها من جانب واحد في جنوب لبنان، نظراً إلى أن لا مجال للتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن، معتبراً أن سورية ستحبط أي محاولات للتفاوض من أجل سحب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان كونها معنية ببقاء الاسرائيليين في تلك المنطقة لتبرير استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان. كما اقترح أن يتولى وسيط دولي، كفرنسا أو الولايات المتحدة، ترتيب الانسحاب المنظم مع الحكومة اللبنانية، وأن يطلب منها احترام الوعد بتجريد حزب الله من سلاحه. وقال إن على الوسيط المذكور إبلاغ السوريين أنه إذا شجعوا حزب الله على شن هجمات على اسرائيل بعد الانسحاب، سيدعم الرأي العام العالمي الرد الاسرائيلي.

وانضم العديد من الكتاب إلى رأي بيلين. فمثلاً، قال شالوم بروشليمي في مقال بعنوان «التشجاعة الحقيقية» نشرته صحيفة «معارييف» يوم ١٩٩٧/٢/١٠: «إن خروجاً من طرف واحد من لبنان ليس مراهنة، إنه ضرورة واجبة لأسباب منطقية». وتابع «لقد سألت رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، في ١٩٩٦/١١/١٢، لماذا لا نخرج من لبنان؟ فتساءل بدهشة: من طرف واحد؟». وقال: «إن هذا غير مطروح»، مبوضحاً أن «خروجاً من هذا النوع سيفسر في العالم العربي على الفور وكأنه ضعف اسرائيلي وانتصار باهر لحزب الله». وأضاف «تحدث باراك بنفسه عن اقتراح مختلف قدمناه منذ حين للسوريين، وهو أن يقوموا بتحييد حزب الله وعندئذ نخرج من لبنان. ولكن (الرئيس) حافظ الأسد لم يقيم بدوره. ولماذا يقوم بهذا الدور، ولماذا لا يستنزف دماءنا يومياً فيما تبقى يده نظيفة؟».

كما نشرت صحيفة «معارييف» في

محمود عزمي \*

■ بمقتل الجندي الاسرائيلي ليلة ٢٠٠٠/٥/٤ في شمال اسرائيل، نتيجة قذائف الكاتيوشا التي أطلقتها المقاومة اللبنانية، ارتفع اجمالي قتلى الجيش الاسرائيلي في لبنان - وفقاً للمصادر العسكرية الاسرائيلية - إلى ١٥٨٠ قتيلاً ونحو ٦٤٨٥ جريحاً، وذلك على مدى ٢٢ عاماً من تواجده هناك، أي منذ بدء انشاء ما سمي بـ «الحزام الأمني» بعد «عملية الليطاني»، التي تمت في الفترة ١٤ - ٢١ آذار (مارس) ١٩٧٨ التي صدرت نتيجة لها قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ يوم ١٩٧٨/٣/١٩.

وكان ايهود باراك، رئيس الوزراء الاسرائيلي، صرح في ٢٠٠٠/٣/٢٧: «فقدنا حتى الآن ١٥٠٠ رجل في لبنان ولا نريد أن ندفع ثمناً اضافياً للبقاء في هذا البلد».

هذه الخسائر البشرية تعد كبيرة فعلاً إذا قورنت بخسائر الجيش الاسرائيلي المعلنة رسمياً في حرب ١٩٦٧، التي بلغت ٧٧٧ قتيلاً و ٢٨١١ جريحاً على مختلف الجبهات، وكذلك مقارنة بخسائره في حرب الاستنزاف مع مصر وسورية في ساء بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، التي اعلنت اسرائيل انها اسفرت عن ٦٥٠ قتيلاً.

ولذلك اشتد الجدل السياسي والعسكري والإعلامي في اسرائيل طوال الاعوام الثلاثة الماضية بشأن المآزق الذي تورط فيه الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان، وتعددت الاقتراحات لكيفية الخروج من المآزق المذكور. واتجهت آراء العديد من السياسيين والعسكريين والصحافيين، فضلاً عن قطاعات متزايدة من الرأي العام داخل اسرائيل، إلى طرح فكرة الانسحاب من جانب واحد من منطقة «الحزام الأمني»، كحل جذري لمشكلة تزايد خسائر الجيش الاسرائيلي هناك بعد أن ثبت، بصورة نهائية، فشل «جيش لبنان الجنوبي» تماماً في حماية

الأمني، ومحاولة إثبات مقولة أن الانسحاب الأحادي لا يتم نتيجة هزيمة عسكرية، مع التأكيد في الوقت نفسه على نية الرد بقسوة على العمليات المحتملة للمقاومة مستقبلاً ضد مستوطنات شمال إسرائيل. وشكل إطلاق المقاومة نحو ٤٠ صاروخ كاتيوشا ليلة ٤/٥/٢٠٠٠ على مستوطنات شمال إسرائيل مناسبة ملائمة لإسرائيل للتأكيد على نيتها في الرد، فكان أن قصفت الطائرات الإسرائيلية، فجر ٥/٥/٢٠٠٠، محطتي تحويل كهرباء وأهدافاً مدنية أخرى في لبنان.

وتمشياً مع الهدف نفسه صرح باراك في ١٢/٥/٢٠٠٠، أنه يتوقع أن يقوم حزب الله بمحاولات لممارسة المزيد من الضغوط على إسرائيل ليعطي انطباعاً بأن هذه الهجمات أجبرت إسرائيل على الانسحاب من لبنان، وأشار إلى أن الانسحاب في الواقع، قرار مستقبلي اتخذته بلاده لإنهاء مسا وصفه بالمأساة!

وبطبيعة الحال ستعمل إسرائيل على الاستفادة من قرار انسحابها الأحادي، إذا اكتمل تنفيذه على هذا النحو، كوسيلة ضغط سياسية غير مباشرة على سورية في مفاوضات التسوية والانسحاب من لبنان، ولكن كل ذلك لن يغير حقيقة أن قرار الانسحاب المذكور يعتبر اقترافاً بهزيمة عسكرية إسرائيلية في مواجهة المقاومة الوطنية اللبنانية، وفشلاً في تنفيذ الهدف السياسي والعسكري من وراء إقامة الحزام الأمني، منذ ٢٢ عاماً.

وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الحروب العربية - الإسرائيلية التي تنسحب فيها إسرائيل من أراض عربية تحصلها نتيجة هزيمتها العسكرية. ومن هنا فهي خبرة قتالية عربية يجب الاهتمام بدراساتها جيداً.

\* خبير استراتيجي مصري ورئيس تحرير فصلية «الفكر الاستراتيجي العربي» سابقاً

لبنان: «من المثير للشفقة أننا لم نعلن الانسحاب من لبنان قبل سنتين، لكننا تجنبنا خسارة أرواح كثيرة، اليوم نحن نغادر في الدقيقة الأخيرة، فيما نحن غير مبشرين، بل منقادون».

وبدأت إسرائيل أول إجراءات تنفيذ قرار الانسحاب الأحادي الجانب المذكور بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة، في ١٧/٤/٢٠٠٠، قرارها هذا مؤكدة أنها تعتزم تحقيق ذلك «كاملاً طبقاً للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦». وبدأت الأمم المتحدة إثر ذلك اتصالاتها مع كل الأطراف المعنية تمهيداً لتنفيذ القرار وانسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية، وصرح ديفيد ليفي إن إسرائيل لا تلعب أي لعبة وأنها مستعدة «للتعاون مع الجميع لتحديد الخط الذي يوافق عليه الجميع».

وأصدر مجلس الأمن الدولي، بعد التشاور مع سورية، بياناً رسمياً بذلك في ٢٠/٤/٢٠٠٠ مؤيداً قرار الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الخصوص، ورجب بقرار إيفاده مبعوثه الخاص إلى المنطقة للبحث في تطبيق القرار، وبدأ البحث في زيادة قوات الطوارئ الدولية التي ستشكل حاجزاً بين لبنان وإسرائيل... الخ.

وتوالى بعد ذلك إجراءات إسرائيل الأولى لتنفيذ قرار الانسحاب التي شملت البدء في إقامة تحصينات جديدة وشبكات فولاذ لصد القذائف والصواريخ وكوابل للاتصالات على طول الحدود الشمالية مع لبنان، وإخلاء بعض المواقع العسكرية. كما بدأ البحث في مصير «جيش لبنان الجنوبي» وعائلاتهم. وفي الوقت نفسه تزايدت حدة ووتيرة الردود النارية البرية والجوية الإسرائيلية على عمليات المقاومة اللبنانية المستمرة، فبلغت ٥٩٨ اعتداءً جويًا وبريًا نتج عنها مقتل مدني و١٦ جريحاً، خلال شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٠ وحده، وذلك بهدف الحفاظ على معنويات القوات الإسرائيلية الموجودة في الحزام